



كلية الشريعة والقانون



عدد خاص

بأعمال ندوة

د نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة،

التي عقدتها كلية الشريعة والقانون في الفترة

٨ - ١٠ شوال ١٤١٤ هـ

٢٠ - ٢٢ مارس ١٩٩٤ م



جامعة الإمارات العربية المتحدة
كلية الشريعة والقانون

عدد خاص
بأعمال ندوة
د نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة ،
والتي عقدتها كلية الشريعة والقانون في الفترة
٨-١٠ شوال ١٤١٤ هـ
٢٠-٢٢ مارس ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- {{ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ }} -
صدق الله العظيم

الجلسة الافتتاحية

- تلاوة من آيات الذكر الحكيم .
- كلمة معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الرئيس الأعلى للجامعة .
- كلمة الأستاذ الدكتور مصطفى محمد الجمال عميد كلية الشريعة والقانون .
- كلمة الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد

**نص كلمة سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان
وزير التعليم العالي والبحث العلمي - الرئيس الأعلى للجامعة**

الحمد لله ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،
ضيوفنا الكرام ،
أيها الإخوة والأخوات ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يطيب لي في البداية ، أن أرحب بكم جميعاً ، وأن أحیی السادة المشاركين في هذه الندوة الهامة ، التي أعتبرها أساس عمل جاد ، لفتح قنوات الحوار وإجراء النقاش ، بل وتبادل وجهات النظر ، حول سبل تطوير دراسة الشريعة والقانون ، في جامعاتنا العربية بوجه عام ، والاطلاع على تجربة جامعة الإمارات العربية المتحدة ، على نحو خاص .

إن طرح هذا الموضوع للبحث والدراسة ، إنما يسهم - ولاشك - في حلّ كثير من قضايا الثقافة الشرعية والقانونية ، كما أنه يؤدي إلى أن نضع أيدينا على مظاهر الازدواجية بين الثقافتين ، حال وجودها ، ويدفع في الوقت ذاته ، إلى تحقيق نوع من التكاملية المرغوبة والمطلوبة ، بما يدعم المناهج الدراسية ، ويعزّز درجات التعمق في البحث ، على نحو أشمل .

وإذا كان هذا الأمر - أيها الإخوة والأخوات - يلقي قدراً من الاهتمام المعاصر في مجتمعاتنا العربية ، بحكم ارتباطه بعصب الحياة فيها ، فإنه في دولة الإمارات العربية المتحدة ، يكتسب أبعاداً أكثر ، تجعله يحظى باهتمام خاص ، من صاحب السمو الوالد ، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - انطلاقاً من تأكيد سموه ، على دور الشريعة الإسلامية

ومكانتها، في النظام القانوني بالدولة ، وسعيه الدائم ، في الحفاظ على النظام الاجتماعي العام ، الذي يستهدف بالدرجة الأولى ، تحقيق مصالح الفرد والمجتمع ، في إطار أمن الوطن والمواطن على حد سواء .

أبها الإخوة والأخوات :

إننا حين نتحدث في هذه الندوة ، عن ثقافة شرعية قانونية : نتوحد أو تتكامل ، فإنه ينبغي ، أن تكون لدينا مجموعة من الأسس التي ننطلق منها . وفي مقدمتها بالطبع ، ارتباط الشريعة الدائم بالواقع ، ومسايرتها كافة أشكال الحياة في المجتمع . فالشريعة الإسلامية - بمفهومها الأعم الشامل - الذي يتضمن الأحكام الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، بما يتبعهما من مسائل الفقه واجتهادات العلماء ، كانت وستظل دائماً ، عميقة الصلة بكيان المجتمع الإسلامي ، على اختلاف أدواره وأطواره ، كما كان نبضها ولا يزال ، حياً متجدداً ومتصلاً ، تجاه شتى التطورات والتحديات ، فكان علماء الشريعة دائماً ، من ذوي الثقافة الموسوعية ، على وعي كامل بتحديد المشكلات الناجمة في المجتمع ، وإيجاد الحلول المناسبة لها .

نقطة أخرى أعتقد أنها لا تغيب عن بال الكثيرين ، وهي أنه إذا كان ديننا الحنيف ، يدعو إلى خلق مجتمع متآلف ، يسود فيه الوفاق ، ويعمّ خلاله العدل والسلام الاجتماعي ، وتحلُّ به الوحدة والتضامن ، من خلال تطبيق قواعد الشريعة ، وما يرتبط بها من آراء واجتهادات ، فإن القوانين الوضعية كذلك ، إنما يُفترض أنها ظهرت لتزكية هذه الأهداف ذاتها ، من وفاق وسلام وعدل ووحدة، ولعل ذلك ، هو ما يدعو إلى أن تكون هذه القوانين في بلادنا ، جزءاً متمماً للفقه الإسلامي ، وامتداداً مسائراً له .

إنه برغم وضوح هذه الحقيقة ، فقد سار كلٌّ من التعليم الشرعي والتعليم

القانوني في بلادنا ، ولفترة طويلة ، في خطين متوازيين ، مما أدى إلى نشأة نوع من الازدواجية ، في وجود ثقافة شرعية ، لها علماؤها ومناهجها ، والمتخصصون فيها ، وثقافة قانونية ، لها هي الأخرى ، رجال وبرامج ومتخصصون . وهنا يكمن المطلوب الذي تدور حوله هذه الندوة ، والذي يتمثل في إعادة تشكيل النظام التعليمي ، الذي يقوم عليه تدريس الشريعة والقانون ، في الجامعات العربية .

إن ذلك أيها الإخوة والأخوات ، إنما ينطلق من حاجتنا الماسة ، إلى إعداد متخصصين مؤهلين : قادرين على النظر في مشكلات المجتمع وإيجاد الحلول لها ، من منطلق أصالة والزامية التشريع الإسلامي ، وفي إطار الواقع العالمي والمحلي ، الذي تتأثر به حياتنا المعاصرة .

من أجل ذلك كله ، تأتي أهمية هذه الندوة ، ونحن بصدد تطوير الدراسة في كلية الشريعة والقانون ، بجامعة الامارات العربية المتحدة - نستهدف بهذا التطوير ، من خلال البحث الواعي ، والدرس الهادف ، والمشاركة الخالصة المخلصة ، إعداد أجيال من الكفاءات القانونية الوطنية ، ممن يجمعون إلى جانب المعرفة والدراية الكاملة بفقه الشريعة ، إحاطة مستوعبة بالقانون : بإمكانهم معالجة المسائل الشرعية والقانونية ، في إطار اتساقها مع الواقع الاجتماعي المتغير ، طبقاً لاجتهادات فقهية ، تتسم بشمولية النظرة وتكاملية المنهج . إن ذلك من شأنه ، أيها الإخوة والأخوات ، أن يدفع بالقضاء الوطني خطوات إلى الأمام ، كما أنه يؤهل رجل القانون ، ليكون دوماً متّيزاً في صياغة النصوص ، واقتراح النظم المناسبة ، فضلاً عن إثراء المكتبة الشرعية والقانونية ، والإسهام في تحقيق نهضة تشريعية رشيدة .

إننا في جامعة الإمارات العربية المتحدة ، لدينا قناعة أكيدة ، بأن

السبيل إلى تحقيق مانستههدفه ، إنما يكمن في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة ، لإزالة الحواجز القائمة : مايتعلق منها بالأمور المنهجية ، المتصلة بطبيعة المساقات الدراسية وأهدافها ومحتوياتها ، وطرق تدريسها ووسائل تقويمها ، وحتى مناهج البحث والتأليف فيها ، أو كانت أموراً ترتبط بالمسائل الإجرائية ، كتنظيم الأقسام العلمية في كلية الشريعة والقانون ، وحفز الاهتمام إلى تشجيع العمل المشترك ، بين أعضاء هيئة التدريس في هذه الكلية .

كل ذلك - أيها الإخوة والأخوات - أمور أود أن تكون أمامكم ، وأن تكون محل نظر ودراسة ، عند إعداد توصياتكم ومقترحاتكم ، حتى نستطيع فعلاً أن نحقق أهدافنا وطموحاتنا .

أيها الإخوة والأخوات :

مرة أخرى ، أحبيكم وأرحب بكم ، وأشكر لكم جهودكم الصادقة ، وآمل أن تكون هذه الندوة الرائدة ، بداية طيبة ، لخطوة عمل نلتف حولها ، ونسعى جاهدين إلى تحقيقها ، والله يوفقكم .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة الأستاذ الدكتور / مصطفى محمد الجبال

عميد كلية الشريعة والقانون

سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،
الرئيس الأعلى للجامعة . سعادة الدكتور يحيى العزي مدير الجامعة بالانابة .
ضيوفنا الكرام .

لعل العنوان الذي اخترناه لندوتنا يكشف عن المعنى الذي تحمله ويشير إلى
الأهداف التي نتطلع إليها من ورائها . لقد أردنا في الحقيقة أن تكون هذه الندوة
تعبيراً عن المسيرة العلمية التي اختطتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الامارات
العربية المتحدة وعلمنا على الرسالة التي تتبناها . وقد وضعنا نصب أعيننا أن
تكون خطوة على طريق تنفيذ المسيرة ، وتحقيق الرسالة والدعوة لها ونشرها في
عالمنا العربي والإسلامي ، مؤمنين بأننا نواجه مشروعاً ثقافياً حضارياً ، عميق
الأثر ، يهم كل عربي وكل مسلم مؤمن بتراثه ومبصر بمستقبله .

إن تلاقي الثقافات والحضارات سنة من سنن الكون ، تؤكدنا وقائع التاريخ .
تتصل الأمم والشعوب ، حرباً أو سلماً ، فتتفتح الأبواب والنوافذ أمام مآلدي
الآخرين من جديد في سبل العيش وشتون العلم والفكر والتنظيم والتشريع ، ويكون
التنازع بين الجذور المتأصلة في كل ذلك وبين الروافد الوافدة ، ثم التعايش بينها ،
ثم استيعاب أحدها للآخر أو ذوبانه فيه . هكذا كان التقاء الاسلام عقيدة وشريعة
بحضارات وثقافات الأمم التي غشيها ، وكان التقاء الثقافة والحضارة الاسلامية
بثقافة وحضارة الغرب على أرض القارة الأوربية في القرون الوسطى . وهكذا
تتطور العلاقة بين الثقافة والحضارة الاسلامية وبين الثقافات والحضارات الرائدة في
عالمنا المعاصر ، على أرض الإسلام والعروبة .

في أواخر القرن الثامن عشر انفتح العرب والمسلمون على عالم طَوَّرَ أسباباً جديدة للحياة وآليات غير معهودة لضبطها وتنظيمها . وبمرور الزمن قامت لدينا ثقافة قانونية وافدة تزاخم الثقافة الشرعية الإسلامية ، وصار العالم العربي والإسلامي يعاني من وجود ثقافتين حقوقيّتين أحدهما وافدة لها سلطان الدولة والأخرى أصيلة لها سلطان العقيدة .

وخلال القرن العشرين اتجهت الثقافتان إلى التعايش ، على نحو ظهر أثره واضحاً في الدراسات المعنية بالمقارنة بين الفقه الإسلامي والفقه الغربي ، وفي حركة تقنين الفقه الإسلامي في كثير من البلاد العربية ، وفي إنشاء كليات جامعية تجمع مناهجها بين دراسة الشريعة الإسلامية ودراسة القانون .

ومع إطلال القرن الواحد والعشرين نجد أنفسنا أمام تحد جديد هو توحيد الثقافة الحقوقية المعاصرة تحت مظلة الشريعة الإسلامية ، والسعي لاستنباط المعايير والآليات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ، إستهداءً بما قام به السلف الأول عندما وجدوا أنفسهم أمام وقائع لا عهد لهم بها وحاجات لم يألّفوها وعلوم لم تكن لهم ، فاستفادوا في مواجهتها من تجارب الأمم التي دخلت تحت راية الإسلام ، وصارت هذه التجارب - بعد إخضاعها للمقاييس الإسلامية - جزءاً لا يتجزأ من كيان الفقه الإسلامي .

أبها الجمع الكريم ...

هذه هي الرسالة التي تتبناها كليتنا . والتي دعوناكم لتدارس مختلف جوانبها وماتتطلبه من تغييرات في هياكل التعليم والبحث العلمي في كليات الشريعة والقانون وخططها الدراسية . أسأل الله أن يلهمكم الصواب وأن ينفع الأمة بعلمكم وجهدكم .

وقبل أن أدعوكم إلى تدارس موضوعات ندوتكم ، أتوجه باسمكم بأسمى آيات التحية والتقدير لسمو رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وأتقدم باسمي وباسم الكلية بالشكر الجزيل لسمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي الرئيس الأعلى للجامعة . الشكر أولاً لدوره الرائد في توجيه مسيرتنا العلمية . والشكر ثانياً لما يقدمه من دعم يومي مستمر لخطوات تنفيذها . والشكر ثالثاً لرعايته لندوتكم هذه .

كما أتقدم بالشكر لكم جميعاً على مشاركتكم لنا في هذا الحدث الهام . وأخص بالشكر أولئك الذين لبوا دعوتنا من خارج الدولة على مابذلوه من جهد في إعداد البحوث وتحشم عناء الحضور .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

**كلمة الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو الجند
وزير الإعلام والثقافة السابق بجمهورية مصر العربية
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة**

سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الرئيس الأعلى للجامعة .

أخي وصديقي الأستاذ الدكتور يحيى العزبي مدير الجامعة بالانابة .
أخي وصديقي الأستاذ الدكتور مصطفى الجمال عميد كلية الشريعة
والقانون .

سادتي العلماء : مثلنا من أهل الجامعة حين يبدأ حديثه وفي القاعة أعلام
يجلس منهم مجلس التلميذ من الأستاذ ، مثلنا في مثل هذا المقام يتجنب الإطالة،
ويلتزم الحذر الشديد خصوصاً حين يكون موضوع هذه الندوة أمراً بالغاً الدقة ، بالغ
الصعوبة ، لأنه ينطوي على مبادرة جسور وجه إليها وصمم عليها سمو الشيخ
نهيان بن مبارك آل نهيان ، وأنا هنا لا أتحدث حديث المجمال ، وإنما إستدعيت
يوماً لأشارك في الإعداد لهذه المبادرة الجسور فوجدته على خط واضح لا يحيد عنه
أحاوره في موضوع فيعود إلى الموضوع ، تذكر حجة فيصر على القضية وهي أن
الثقافة القانونية لدولة الامارات وفي تقديره وللدول العربية الاسلامية ينبغي أن
تكون في إطار الشريعة الإسلامية دون انفصام ولا انفصال انطلاقاً من رؤية هي عند
أهل العلم صحيحة ، وهي أن الشرائع كلها تبتغي مصالح الناس وأن شريعة الله
الكاملة الخالدة تدور تكاليفها كلها على تحقيق مقاصدها في الخلق ، وهذه المقاصد
تتصل ابتداء وانتهاء بمصالح الناس لقوله تعالى : " ياأيها الناس أنتم الفقراء إلى
الله والله هو الغني الحميد " .

في إطار هذا التوجه كان ماكان مما نلتقي هذه الأيام لمناقشته ووضع تفاصيله

وليست جلسة الافتتاح أنسب الجلسات للحديث المستفيض ، وإنما رأيت أن أقول كلمات قليلة في الإطار الذي يجري فيه هذا اللقاء .

أمتنا العربية وأمتنا الإسلامية والعالم كله على مفترق طرق لا يملك أحد كائناً من كان أن يدير أموره المحلية أو الخاصة ناسياً ما يجري من حوله في العالم ، العالم على مفترق طرق لأن ثورات عديدة في علوم الانتقال ، وفي علوم الاتصال ، وفي العلوم التجريبية الانسانية أعقب بعضها بعضاً بما يسميه العلماء متوالية هندسية فتراكمت آثار ، وسقطت فجأة ثمار ، ونبتت نباتات جديدة ، انهارت دول ، انهارت فلسفات ، انهارت أبنية اقتصادية وتهيأت أنظمة أخرى للظهور ولكن أخص ما يميز هذه المرحلة هو انهيار الحواجز الفاصلة بين الشعوب ، وتراجع الحواجز الفارقة بين الثقافات ، كل الناس يقابل كل الناس ، كل الثقافات تصب عند أصحاب ثقافة أخرى ، لم يعد أحد يملك أن يبني حول نفسه سوراً من حديد أو من حرير أو مما شئت ويقول أنا وحدي أدير أموري بعيداً عن العالم ، والمسلمون ليسوا استثناءً من هذه السنة ، لأنهم لم يكونوا ولن يكونوا استثناءً من سنن الله في خلقه : " ليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجزيه " .

فهذه السنن جارية علينا جريانها على غيرنا ، فماذا كانت النتيجة كانت النتيجة أن أمتنا تعيش في حيرة ، سأستعمل لفظاً قاسياً في حيرة قاتلة ، لأنها حيرة إذا استمرت فإنها تقتل ، وتمثلت هذه الحيرة في إن إطارها الداخلي ليس على حال انسجام ولا اتساق وإنما فيها إنشطار ثقافي ، وما الازدواجية التشريعية إلا مظهراً واحداً من مظاهر هذا الانشطار الثقافي ، ولو أن الأمر كان أمر تعدد لقلنا أن في التعدد غني ، وقديماً قيل إن اختلاف العلماء رحمة بحيث يوسع هذا في أمر ، ويوسع ذاك في أمر ويختار الناس في دائرة ماينفع وما تصلح به الأمور ، ولكن الأمر تحول في السنوات الأخيرة من تعدد إلى انقسام ، ومن انقسام إلى

انشطار ومن إنشطار إلى انحياز وحرب أهلية ثقافية بكل ما تحمله الحرب من معان حتى صارت الأسلحة الجائزة وغير الجائزة تستخدم في هذه الحرب الأهلية الثقافية .

هل يتصور أن تقدر أمة على بناء نهضة أو على مواجهة تحد أو على منازلة عدو وبأسها بينها شديد ، وجهدها كله يكاد يكون مستغرقاً في هذه الحرب الأهلية ، الداخلية التي تبرد حيناً وتسخن أحياناً أخرى .

من هنا كانت قضية إعادة الوحدة الثقافية عقلاً ووجداناً هي ركن الأركان ، والبداية السليمة لكل اصلاح ولكل نهضة .

والانشطار الثقافي كارثة والانشطار التشريعي هو قمة هذه الكارثة ، لأن الثقافة قد تكون أفكاراً وقيماً قد لا تأتي أكلها في حين أو تؤتیه بعد حين ، أما التشريع حين ينشطر فإن الانسان الفرد يواجه كل يوم مائة مرة مواقف متناقضة ، هذا يقول له إلى يمين ، وذاك يقول له إلى شمال ، هذا يحاسبه بمعيار ، وذاك يحاسبه بمعيار ، هذا يستأديه شيئاً وهذا يكرر الاستأداء ، وهكذا يعيش الانسان العربي المسلم لا يدري من يحكمه ، أي شريعة تسوسة ، واجباته والتزاماته وطاعته بوجهها هنا أم بوجهها هناك ناهيك إذا وقع التناقض والتعارض والتصادم - هذا يقول افعل وذاك يقول لا تفعل ، هذا يقول هذا حلال ، وذاك يقول هذا حرام ، وقد بصطرع المفتون وبهلك المستفتون .

من هنا فإن قضية التوحيد التشريعي هي خطوة هامة على طريق الوحدة الثقافية ولكنها أيضاً خطوة عاجلة ، والثقافة القانونية ليست مجرد تشريع لأن التشريع هو الثمرة ، والثمرة لا تأتي إلا بعد جذور ضاربة في الأرض تمتص الرحيق ، وتخرجه شراباً سائغاً للشاربين .

والعلماء كما نقول دائماً علماء الشريعة " الفقهاء " ليسوا ظاهرة عابرة هم لا

يسقطون مع الأمطار ، ولا ينبتون كالزروع في الحقول ، وإنما لا بد لهم من مؤسسات ولا بد لهذه المؤسسات من منهج تسير عليه ، يضبط حركتها ، ويؤمن الوصول إلى غايتها .

من هنا كانت المبادرة التي توجه إليها سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وسارت فيها جامعة الامارات العربية المتحدة وارتادتها وحملت عبأها في المجال التشريعي كلية الشريعة والقانون كانت خطوة صحيحة في موضوعها ، صحيحة في منهجها ، في موضوعها لأن الوحدة التشريعية مطلب ، وصحيحة في منهجها لأنها بدأت بتدريس المساقات وتدارس الأساتذة ، وتدارس منهج التعليم ، وتدارس مراحل التطبيق ، بهذا يستقيم الأمر ويؤمن وصوله إلى غايته .

لا أريد أن أطيل وإنما أقول إن القرار الذي تم كان قراراً رائداً ولكنه كان أول الطريق وعدنا بعده إلى الجهاد الأكبر ملأ الصورة بالتفاصيل ، ووضع النقاط على الحروف وممارسة التوحيد في الحياة اليومية التعليمية بكلية الشريعة والقانون ، والذين يظنون أن هذا أمراً سهلاً يخطئون خطأ كبيراً ولكن نسلي أنفسنا ونقول إن الرحلة الطويلة تبدأ مهما طالّت بخطوة واحدة ولكن الصعوبة تكمن في قلة العلماء القادرين ، وفي عدم وضوح المنهج وقضية المنهج مشاركة وينبغي أن تكون مشاركة في إطار الدراسات القانونية ، حتى التي لا تتصل بالشريعة الإسلامية ثم هي أشد أثارة وضرورة في مجال الدراسات الشرعية ، هي ضرورية في مجال الدراسات القانونية لأن الشرائع لا تنفصل عن المجتمعات ، وقد عشنا زماناً طويلاً في فلك مذاهب شكلية تكاد تفصم العلاقة بين القانون والمجتمع ، ذلك ضلال بعيد وخطأه جسيم وآن لنا أن نعود إلى مراجعة أنفسنا هل الثقافة القانونية مرتبطة ارتباطاً حقيقياً في جامعتنا العربية بالواقع المتطور المتجدد لمجتمعاتنا العربية في إطار المجتمع الدولي الذي اتصل نسيجها بنسيجه . ان كانت الإجابة لا وأظنها -

ولكل رأي - لا فنحن نحتاج إلى عمل كبير ليعود التساوق بين التعليم التشريعي والتعليم الاجتماعي بمعناه الأوسع .

أما في إطار الدراسة الشرعية فأذنوا لي أأذنوا لي أن نتواضع وأن تتسع الصدور ، وأن تتسع العقول لنقول أمضينا ثلاثة أرباع عمرنا في منهج ناقص وآن لنا أن نتممه ، الدراسات الشرعية قلاً الدنيا كتب الفقه الإسلامي قلاً الأرصفة ، لكن المنهج غائب ، وأنا أتحدث هنا عن منهج تعليم الفقه وممارسة الفقه في القرن الخامس عشر وقررون آتية فيها ما لم يره الفقهاء ولم يعرفوه ، وما كان لهم أن يعرفوه ، فإن لكل زمان سنة ، ولكل زمان ضرورة ، منهجية الدراسات الشرعية كأمر ضروري ، ما الفقه ؟ وما الشريعة ؟ ما الفقه حين يكون المسلمون أقلية في مكان ؟ وما الفقه حين يكون المسلمون أغلبية في مكان ؟ وما الفقه حين يكون المسلمون يعيشون وحدهم ؟ وما الفقه حين يكون المسلمون يعيشون في إطار مجتمعات متنوعة ؟ ثم ما الفقه إذا تغيرت الأزمنة والأمكنة والأحوال ؟ ما الثابت وما المتغير ؟ ما الحدود الفارقة بين الاجتهاد والخروج من جملة الشريعة ؟ فقد رأينا علماء كثرين ينادون جميعاً بفتح باب الاجتهاد فإذا هم بالدخول من هذا الباب أحد أو حدثته به نفسه فله الويل كل الويل ، لأن الجهاد الأسهل أن نحمد على الموجود وأن نمكث على ماورثناه ، وتمضي القافلة ، وينجو المفتون ، وبهلك جميع المستفتين ، آن الأوان لإذنوا لي - بكل تواضع - أنا أتحدث عن نفسي أن نتقي الله في الأمة ، وأن نعلم أن فوق كل ذي علم عليم وأن لكل عصر فقهه ، وأن منهجية دراسة الفقه الاسلامي هي قضية القضايا خصوصاً حين تلتقي مدرستان ، وحين تفتزج ثقافتان ، حين تنهبا الأمة لالتقاء الماء العذب السائغ على أمر قد قدر .

أرجو أن تكون هذه المعاني بعض ما نتوجه إليه ونحن نستهل هذا الجهد المبارك الذي أقول لكم إنه وإن بدأ هنا فإنه منتظر في مواقع كثيرة ، وفي جامعات لعلها

أقدم وأعرق من هذه الجامعة ، ولكن الجسارة بدأت هنا ، ونسأل الله أن يعم
نفعها .
وشكراً ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الجلسة الثانية

الفقه الإسلامي ومتطلبات العصر

رئيس الجلسة: د.أحمد كمال أبو المجد

وزير الإعلام والثقافة السابق بجمهورية مصر العربية ، أستاذ القانون العام
بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

المتحدثون: د.أ. الحبيب محمد بلخوجة

الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي بجدة .

د.أ.إبراهيم السلقيني

عميد الدراسات العربية والاسلامية بدبي .

المعقب: د. سعيد عبدالله حارب

الأمين العام المساعد لجامعة الإمارات العربية المتحدة سابقاً نائب مدير الجامعة
لشئون خدمة المجتمع حالياً .

الشريعة الإسلامية

بين

مهاجمة المستشرقين ومصارعة المستغربين

للاستاذ الدكتور الحبيب محمد بلخوجة *

اخترت أن أكتب في المحور الأول قصد إبراز المناهج الثقافية المختلفة وأثرها في تكوين المجتمع الإسلامي والاتجاهين الفكريين المعادين له : الاستشراقي والعلماني . ولما طال البحث وقصر عن عرضه بكامله الوقت المحدد انتزعت منه بعض ورقات تمثل نبذة مختصرة راجياً أن تكون كاشفة عن أسباب الأقبال والادبار عن الشريعة والالتخذه والترك لاجتهادات الفقهاء وما تركوه من ثروة قانونية . ونظريات مقابل الاحتكام للقوانين الوضعية .

الحمد لله الذي أكمل لنا ديننا بشريعته الغراء الشاملة الخاتمة ، وأتم علينا نعمته بجعلنا من أهل هذه الملة الخيرة والأمة الوسط ، ورضى لنا الإسلام ديناً بوضعه لنا هذا الدستور القائم على التصور الاعتقادي الصحيح ، والشعائر التعبدية السليمة، والشرائع السوية المنظمة لنشاط الحياة كله . فلهذا الشرع الحكم . وبه التصرف ، وهو المهيمن على كل الشؤون . ليس ناقصاً فيعدل ، ولا مجافياً للحياة ولستن الكون فيبدل . تنطلق منه الحياة متطورة متجددة في كل يوم ، فلا يكبحها

* أمين عام المجمع الفقهي الإسلامي بجدة - المملكة العربية السعودية

ولا يعوقها عن السير ، بقدر ما يسمح لها بالنمو والارتقاء في إطاره ، ويمدها لذلك
بالأسباب والامكانيات المحققة لمقاصدها ، دون أن يأذن لها بالخروج عن شيء من
أصوله وقواعده ، صيانة لها من التمزق والانحراف ، ووقاية لها من مساويء
الانتكاس وعواقب الارتداد .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عبد الله ورسوله النبي الخاتم الذي أدى
بالأمانة ، وبلغ الرسالة ، وجاهد في الله حق جهاده ، وكان الإمام والقائد والداعية
والمربي .

أنشأ عليه السلام بالإسلام المسلمين أنشأ أفرادهم وجماعاتهم ، فأمرهم
ونهاهم ، وقضى بينهم وأفتاهم ، ونصحهم وهداهم ، وهذبهم وزكاهم ، وغرس في
نفوسهم الفضائل ، وانتزع من دخالها الرذائل ، حتى تميزوا عن عامة الناس عقيدة
وفكراً ، وشريعة وحكماً وأخلاقاً وسلوكاً ، فكانوا كما قال الله جل شأنه : " كنتم
خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله " (١) .
وتحلوا بأكمل الصفات وأجمل المناقب وأنبل الأخلاق ، وخشعوا لربهم وراقبوه وذكروه
ذكراً كثيراً . فجاء التنويه بهم في كتاب الله صفوة من عبادہ ، تدبروا كتابه
، واهتدوا بهدي رسوله ، والتزموا أحكام دينهم ، واتبعوا المنهج الإلهي الرباني الذي
شرعه الله لهم : " ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات
والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين
والمصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله
كثيراً والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيماً " (٢) .

وكرمهم الله بنسبتهم إليه ، ونعتهم بما يميزهم عن غيرهم من عبيد السوء ،

(١) آل عمران : ١١ .

(٢) الأحزاب : ٣٥ .

منبهاً إلى ما فاقوا به غيرهم من كريم الخصال في قوله : " وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً ، وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ، والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً ، والذين يقولون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غراماً ، إنها ساءت مستقراً ومقاماً ، والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ، والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إياها بالحق ولا يزنون ... والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراماً ، والذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صماً وعمياناً ، والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين وأجعلنا للمتقين إماماً ، أولئك يجزون الغرفة بما صبروا ويلقون فيها تحية وسلاماً ، خالدين فيها حسنت مستقراً ومقاماً " (١)

وبعد فإن شيم المسلمين هذه وسواها من مكارم الأخلاق ، التي المقتضية إليها شواهد الكتاب ، لم تكن غير نتيجة الاقبال على الله ، وثمره الطاعة لله ولرسوله ، وأثر بارز من آثار التدين ، ذلك أن التدين إلى جانب كونه فطرة إنسانية ، وضرورة اجتماعية ، يعتبر بحق خير ضمان للإستقامة في هذه الحياة ، ولقيام التعامل بين الناس على قواعد العدالة والنصفة .

المصدران الأساسيان للشريعة :

ومرجع المسلمين في إكتساب هذا السلوك المميز لهم في عقائدهم وتصوراتهم وميولهم واتجاهاتهم وسلوكهم العلمي في هذه الحياة ، ومرد الأمر في تركيبتهم نفوسهم ، وتأسيسهم برسولهم ، وخشيتهم لربهم ، وابتغائهم رضوانه ، تمسكهم بكتاب ربهم القرآن أنزله الله " هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان " (٢) . وجعله "

(١) الفرقان : ٦٣ - ٦٨ ، ٧٢ - ٧٦ .

(٢) البقرة : ١٨٥ .

بصائر وموعظة وشفاء ورحمة " (١) ، واعتصامهم بسنة رسولهم النبي الأمي الذي " يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطبيات ويحرم عليهم الخبائث ، ويضع عنه أصرهم والآغلال التي كانت عليهم " (٢) .

وإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة (٣) .

ومن أجل الحفاظ على تلکم السمات ، وتمكيناً للمسلمين من تحدي جميع المخاطر في مختلف الأزمنة والعصور، وتحقيقاً لظهورهم على غيرهم وعزتهم وتبونهم مراكز السبق والريادة ، أوصاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتمسك بذينك الأصلين في قوله : " تركت فيكم أمرين لن تلتزوا ما مسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه " (٤) .

وقد حملهم هذا الهدي منه صلى الله عليه وسلم على العكوف على المصدرين حفظاً وتدبراً وفهماً ودرساً على نحو ما كان يفعل الصحابة . فقد حدث التابعون مثل أبي عبد الرحمن السلمي قال حدثنا الذين كانوا يقرءوننا القرآن من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما

(١) " هذا بصائر من ربكم وهدي ورحمة لقوم يؤمنون " الأعراف : ٢٠٣ . جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهي رحمة للمؤمنين " يوسف : ٥٧ .

(٢) الأعراف : ١٥٧ .

(٣) م : كتاب الجمعة . باب تخفيف الصلاة والخطبة ، ١/٤٣ ، ٥٩٢ .

(٤) من ط ٤٦ كتاب القدر ، ١ باب النهي عن القول بالقدر ، ٨٩٩/٣ .

فيها من العلم والعمل ، فتعلمنا القرآن والعلم والعمل ^(١) .

وقد كانت الصحابة أخذت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألفاظ القرآن ومعانيه وكانوا خير من يبلغ ذلك عنه . فهم كما قال ابن القيم : قد سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الكثيرة ، ورأوا منه من الأحوال المشاهدة ، وعلموا بقلوبهم من مقاصده ودعوته ما يوجب فهم ما أراد بكلامه مما يتعذر على من بعدهم مساواتهم فيه ، فليس من سمع وعلم ورأى حال المتكلم كمن كان غائبا لم ير ولم يسمع ، أو سمع وعلم بواسطة وسائط كثيرة . وإذا كان للصحابة من ذلك ما ليس لمن بعدهم كان الرجوع إليهم في ذلك دون غيرهم متعينا ^(٢) .

فالدين الذي جاءهم من ربهم وتقبلوه من نبيهم ورواه المسلمون في مختلف العصور والأطوار عن صحابته رضى الله عنهم كان التعليم والتربية والتثقيف والتوجيه والقضاء والفصل . وهو ملاك الأمور كلها ، به تساس حياتهم ويبلغون عن طريقه خيري الدنيا والآخرة .

الشريعة الإسلامية :

تتنظم مبادئ الشريعة الإسلامية ثلاث شعب . شعبة العقيدة ، وشعبة الأخلاق ، وشعبة الأحكام العملية . فالشعبة الأولى هي التي جاء تفسيرها في بيان حقيقة الإيمان والإسلام والإحسان في حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه . والشعبة الأخلاقية هي القائمة على تحليلية النفوس بجميل الصفات بعد تجريدتها من قبيحها .

(١) ابن القيم : الصواعق المرسلة : ٥٥٤ .

(٢) ابن القيم : الصواعق المرسلة : ٥٥٩ .

والشعبتان الأولى والثانية المتعلقتان بإصلاح العقيدة وتهذيب النفوس يتحقق المراد منهما ، وهو إصلاح الباطن ، بامتنثال أوامر الله واجتناب نواهيه والاتساء برسول الله صلى الله عليه وسلم واتباع سبيل المؤمنين .

وأما الشعبة الثالثة فهي شعبة التنظيمات العملية ، وهي تتناول حياة الإنسان من جميع أطرافها ، وفي كل جوانب نشاطها . فتضع المبادئ الكلية والقواعد الأساسية لما يتطور ويتحول بتغير الزمان والمكان ، وتفصل الأحكام تفصيلات ، كما تسن القوانين الجزئية لكل ما هو ثابت وقار لا يتطور من شؤون البشر . وهذا هو مسمى الفقه الإسلامي في اصطلاح علماء الشريعة .

وان الأحكام الشرعية الإسلامية هذه التي تتضمنها الشعبة الثالثة لتقوم من جهة على المعنى التعبدي الروحي ، ومن جهة ثانية على المعنى القانوني النافع للإنسانية . وهذا ما يعنيه الشاطبي من قوله في الموافقات : " إن حكم كل شيء " لا يخلو عن حق الله وهو وجهة التعبد ، كما لا يخلو من حق العبد ، لأن الشريعة إنما وضعت لمصالح العباد فالحقان متلازمان " (١) .

وقد اطبقت على قلك نفوس المؤمنين عامة في كل عصر . وأيقنت أن الشريعة جاءت لإخراج المكلفين من دواعي أهوائهم . وهي الشريعة الباقية الخالدة التي كتب الله لها أن تكون خاتمة الشرائع . ولا يطرأ عليها نسخ ولا تغيير ، لا ختتام الرسالات بها ، وارتفاع الوحي بعدها .

وهي وافية بجميع الأحكام والقوانين التي يحتاجها الناس وتتطلع إليها الأمم لتدبير شؤونها وتنظيم حياتها ، كما أنها صالحة لمسايرة الحياة في جميع تطوراتها

(١) راجع الشاطبي : ١٠/٢ - ٢٠ .

ومراحل تقدمها ورقبها ، تزودها في كل عصر وجيل بما يكفل لها السعادة وسبغ عليها السلام والأمن^(١) .

" وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً . ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم في ما أتاكم ، فاستبقوا الخيرات ، إلى الله مرجعكم جميعاً فينبؤكم بما كنتم فيه تختلفون . وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك . فإن تولوا فاعلم إنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم . وإن كثيراً من الناس لفاسقون . افحكم الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون"^(٢) .

المستشرقون :

ومن ينقض مباديء هذا الدين وأصوله : عقيدته وتشريعته ونظامه ، غير المذاهب الفكرية الزاحفة المستوردة وما تقوم عليه من تصورات واتجاهات مذهبية وسياسية .

ظهر ذلك في خلال القرون الثلاثة الماضية من طائفة من المستشرقين فيهم اليهودي المتعصب ، والنصراني المتحجر ، والمؤرخ المغالط ، والسياسي الحاقد . وصدرت عنهم بحوث ودراسات عن الإسلام : أصوله وتشريعاته ، نظمه وحضارته ، تختلف فيها نظرتهم إلى هذه القضايا اختلافاً كبيراً عما عهدناه وآمنا به وسلمنا بصحته . وكان ذلك في جملة مجانباً للحق مجافياً له ، لا يخلو من تعصب أو هوى أو جهل .

(١) عبد الرحمن تاج . السياسة الشرعية والفقه الإسلامي : ٤٦ .

(٢) المائدة : ٤٨ - ٤٩ .

مواقف وادعاءات:

وزعم جولدزيهر وشاخت في كتاباتهما أن الشريعة الإسلامية عبارة عن القانون الذي أنجز داخل المجتمعات الإسلامية وبشكل وضعي كامل^(١).

وادعت طائفة من المستشرقين مثل دومنيكو غاتبسكي ، وهانري هوك أن القانون الإسلامي في جوهره مأخوذ من القانون الروماني ، وأن الفقه الإسلامي في الأساس ليس إلا القانون الروماني بتبديل لا يذكر^(٢) .
ونعتت أخرى الشريعة الإسلامية بالمشالية والبعد عن الواقعية مثلما فعل كولسون في كتابه " في تاريخ التشريع الإسلامي " ^(٣) .

وقالوا عن الفقه : إنه عار من الأصالة والاستمرارية ، وقد تجاوزت المزايم والتحريفات ، الصادرة عن هذه الثلة من المستشرقين تلك المجالات إلى وصم الوحي بالاضطراب والاختلاط ، والحكم على التوحيد بالتجريد ، وعلى العقائد بالتحكم ، وعلى الدين بالجمود ، وعلى الحضارة الإسلامية بالجدب ، وعلى الشعوب المرتبطة بها والمنتسبة إليها بالتخلف .

أسباب الخطأ والتحاميل على الإسلام:

ولعل سبب هذه المواقف التي تبدو في جلاء عدائية للإسلام ، ناقضة لمبادئه ، ومحاربة له ليست محصورة في الجهل والتعصب والهوى ، كما ذكرناه قبل ، ولكنها بالتأكيد متولدة :

(١) محمد أركون . تاريخية الفكر العربي الإسلامي : ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٢) هل للقانون الروماني تأثير على الفقه الإسلامي . مجموعة دراسات : ٩ - ١٠ .

(٣) في تاريخ التشريع الإسلامي : ٢٣ .